مجلة الحكمة للدراسات التاريخية
Eissn :2600-6405 Issn : 2353-0472
المجلد 4 / العــدد: 01 (2016)، ص 7- 19

أهمية و دور المجتمع المدني في تحقيق التكامل بين دول إتحاد المغرب العربي

بن غربي ميلود
جامعة الجلفة- الجزائر

مقدمة:

يحتم البناء المغاربي ، على جميع مكونات المجتمع المدني في الأقطار المغاربية، أخذ المبادرة في هذا المجال، و ذلك ببعث مؤسسات مغاربية غير حكومية تنفذ برامج مغاربية في نطاق شراكة متواصلة بين هذه المؤسسات، فالمجتمع المدني يتضمن النقابات العمالية و الجمعيات المهنية و الثقافية و الرياضية و الاحزاب السياسية و جمعيات حقوق الانسان، و جميع شرائح المجتمع و إذا تكاثف عمل هذه المكونات و إزداد نشاطها أصبح من الممكن بعث فضاءات مغاربية في جميع المجالات. لذلك أكد المسؤولون المغاربيون والباحثون في مجال السياسة والنخب في أكثر من مناسبة على أهمية دعم و مساندة و تقنيين هذه الفضاءات و الإعتراف بدورها ، غير أن ذلك لم يتحقق، و هو يطرح العديد من التساؤلات حول أسباب عدم تكريسها على أرض الواقع، لاسيما و أن للمجتمع المدني الدور الأكبر في تحقيق التكامل بين دول إتحاد المغرب العربي، و هو ما سنتطرق له في العناصر التالية.

أولاً: مفهوم التكامل

يقصد بالتكامل بشكل عام العملية التي ترمي إلى "إثارة" المشاركة لعناصر مختلفة و متنوعة في مجتمع ما بغض النظر عن طبيعته سواء كان وطني أو دولي مع القبول ببقاء الخصوصيات الثقافية و الأخلاقية و مع التسليم بأن "كليته" تغني و ترتقي من خلال هذا التنوع و التعقيد (1) فهو تأليف مختلف العناصر الثنائية في المجتمع و التنسيق بينها على نحو يقضي على إحتمالات التوتر و الإختلاف، و ينبذ

الصراعات و النزاعات(2).و للتكامل جانبان جانب سلبي و جانب إيجابي، فتوحيد مجتمع من المجتمات هو أولا إزالة التصارعات التي تقسمه، و إنها النزاعات التي تمزقه لهذا فتكامل لا يفترض زوال التنازعات فحسب، بل يفترض أيضًا نمو التضامن، و هذان الجانبان يختلطان عمليًا في بعض الأحيان)3.(

و يختلف التكامل الذي يصطلح عليه كذلك الإندماج intégration عن "الإستيعاب assimilation "الذي يعني رفض تلك الخصوصيات كما يختلف عن "الإدماج (insertion) "الذي يعني مجرد وجود عناصر مختلفة داخل الجماعة الوطنية، و لكن دون المشاركة فيها وسياسة التكامل هي دائمًا صعبة و مجادل فيها، و تنطوي على إنضمام الجميع إلى حد من القيم المشتركة)4.(

ثانيًا: تهميش و ضعف دور النخبة المغاربية

مفهوم النخبة وصفي تقريري في الاتحاد المغاربي يشير إلى الفئات التي تحظى بنوع من التميز داخل حقل اجتماعي ما ، كما تمارس نوعا من الريادة داخل هذا الحقل، يكتسب أفراد هذه الفئة بعض السمات ، إما عبر ألية التوارث أو عبر ألية الاكتساب وفي كلتا الحالتين تكون عملية الحصول على الصفة ناتجة عن مجهود وخاضعة لسياق تنافسي صراعي ، وبالتالي فإن النخبة خاضعة موضوعيا لديناميكية الصراع الاجتماعي ببعديه الأفقي والعمودي ، ومن ثمة قانون التنافر وعدم التجانس سواء داخل النخبة الواحدة أو بين النخب ، لكن مع ذلك لم يسلم مفهوم النخبة من الانتقادات والإنكارات إذا أن هناك من السوسيولوجين من إعتبر النخب واقعا عينيا لا يمكن إنكاره ، وأن النخب هي التي تحرك التاريخ(5) ، فالنخبة تتكون من جميع الأشخاص الذين يظهرون نوع من الاستعدادات البارزة في ميدانه أو أنشطة أخرى ذات علاقة ، ويدخل في نطاق النخبة كل من يتمكن بواسطة مواهبه الطبيعية أن يحقق نجاحا بارزا بالنسبة لباقي افراد المجتمع(6) أما بالنسبة إلا النخبة المثقفة فهي :" تلك الجماعات

القادرة على ابتكار ونقد ونقل الأفكار وغالبا ما تضم هذه الفئة : المؤلفين والفنانين ، والعلماء والفلاسفة ، والمفكرين ...(7). فهل يمكن أن تساهم في دعم التكامل بين دول إتحاد المغرب العربي ؟

إن منظومة القيم التقليدية في الدول الاتحاد المغاربي كنظام مرجعي لم تعد فعالة في تأثير على سلوك النخبة والأجيال الجديدة أيضا ، وهي تفقد فعاليتها أكثر مع الزمن ، لكن منظومة القيم المعاصرة لا تتحول هي أيضا إلى نظام مرجعي لدى الأغلبية الساحقة من الجماهير ، من إطارها المرجعي التقليدي، ولكنها تجنح غالبا إلى أن تكون رموزا سياسيا مباشرة في صراع سياسي تخوضه النخبة " المتفوقة " ضد الأغلبية المهمشة ، التي تعيش خارج كل إطار قيم مرجعي واستعادة وإحياء المنظمة التقليدية مستحيل استحالة تعميم المنظومة العصرية ماديا ومعنويا خاصة بعدما أصبحت هذه المنظمة إطارا ثقافيا لسياسة معادية في جوهرها لمصالح الأغلبية ومتمحورة حول تركيز واحتكار السلطة وتضيق قاعدتها الاجتماعية ، والآثار الاجتماعية لهذه الحالة تنعكس على الصعيد السياسي بتطوير الميل إلى تعظيم دور الدولة وتحكمها المطلق بالجماعة وتعميق الميول الدكتاتورية(8) .في المجتمع المغاربي.

وهو ما تكافح من أجل تغييره النخب المغاربية المثقفة ، فالمثقفين كطبقة مختلفة عن الطوائف الدينية والطبقات الحاكمة أدو دورا مهما في المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء ، وخاصة حينما جعلوا من أنفسهم"نقاد المجتمع (9) كما ساهموا في إنجاح عدة تجارب تكاملية في العالم .

وهناك تفسيران للدور الذي يقوم به المثقفون ، فثمة وجهة نظر ترى أن المثقفين لديهم القدرة على توزيع ولائهم بين الطبقات المختلفة ومن ثم فهم يدافعون على المصالح العامة في المجتمع في حين ترى وجهة النظر المقابلة أن الصفوة المثقفة

سوف تجعل من نفسها طبقة اجتماعية عليا ، بحيث ترفع نفسها فوق الطبقات الأخرى ، وتتجه شيئا فشيئا نحو تكوين جماعة مصلحة خاصة)10(

هذا يساور البعض إعتقاد هو أن المثقف المغاربي نخبوي مركزي إصطفائي ، وأما خلفية الرؤية والمعاملة ، فهي أن المثقف مثالي طوباوي ، أو أكاديمي مدرسي ، أو حزبي فئوي ، فهو أيا كان النموذج الذي يجسده ، يتصرف بوصفه يملك الأفضلية على السواد الأعظم ، في المعرفة والعمل وربما في الرغبة والأمل حيث ماذا تعني عبارة "ضمير الأمة " التي تطلق على شخص من الأشخاص ، سوى كونه يعرف مايريده الأخرون أكثر مما يعرفون ، أو يمثل أمالهم أكثر مما يمثلون)11. (

بيدا أن لهذه النخبوية ثمنها ، فهي تمارس على حساب الحقيقة والحرية والعدالة بالرغم من كل المزاعم والإدعاءات فحيث أدت النخب المثقفة دورها بامتياز، جرى تهميش الذين يراد تمثيلهم أو إستبعاد الذين يرجى تحريرهم ، أو ضرب مصالح الذين يزعم الدفاع عن مصالحهم ، فقيام فئة معينة تدعي تمثيلهم والدفاع عن مصالحهم بوصفها الطليعة الواعية أو النخبة المؤمنة ، معناه إبقاء الأخرين في حال الجهل والتبعية والعجز فتشكل نخبة تدعي القبض على الحقيقة أو المعرفة بأسرار التغيير ، أو إمتلاك مفاتيح النجاح والخلاص ، مآله ؟إتخاذ الجماهير كاحتياطي بشري للتبعية والتجييش و التنظيم ، أو كحقل إختبار للمشاريع العقائدية ، أي اتخاذها ألة لتحقيق إستراتيجية النخبة للإستلاء على الدولة والمجتمع(12).غير أن هذا الإعتقاد يفتقد إلى السند العلمي كون النخبة المثقفة طالما حملت لواء التنوير والإصلاح سواء في الإتحاد المغاربي ، وهي ما إنبرت تدعو إلى تجسيد التكامل .

ثالها: هو الدور الذي يفترض أن يمارسه المواطن المغاربي تجاه اتحاد المغرب العربي و الخطوات التي يفترض إتخاذها من أجل تطوير مسيرة هذا المجلس و هي ذات شقين:

الأولى فردية: و المقصود بها المسؤولية الشخصية الملقاة على عاتق كل مواطن لضمان تقدم الإتحاد و العمل على دون تراجعه، أما الثانية: فهي ذات طابع مؤسساتي، و تقع على عاتق منظمات المجتمع المدني المغاربية التي مازال حضورها ضعيفًا ، بل شكليًأ في احيان كثيرة و ينبغي التأكيد هنا على أن المقصود بهذه الأخيرة المنظمات المدنية المشتركة للمهندسين و الأطباء و المرأة، و ليست تلك الرسمية المنبثقة من الوزارات مثل المجالس النوعية، و المراكز المتخصصة التي أنشأتها حكومات الدول المغاربية دون التقليل من أهمية هذه الأخيرة، بل و الحاجة الماسة لها، و المسؤولية التي تقع على عاتقها فالإتحاد بحاجة، لهما معا كي تكون خطواته منتظمة لا عرجاء.

رابعها: هي المهمة المناطة بالسلطات التشريعية و تقع على عاتقها مسؤولية من الخطأ في كونها قزمت الدور الذي بوسعها القيام به، حتى تلك لا تزال صلاحيتها محدودة، حيث لا يرى فيها البعض إلا مجرد هياكل شكلية مشلولة الإرادة لكنها في الواقع ما تزال قادرة على إنجاز بعض التقدم فيها لو إستخدمت هامش الصلاحيات الضيق المتاح لها، بل ربما تحاول تلك التي بين يديها صلاحيات اوسع من الأخرى أن تمارس دورًا في توسيع تلك الهوامش الضيقة التي تقلص من صلاحيات مثيلاتها

ثالثًا:غياب ثقافة المواطنة في دول إتحاد المغرب العربي

من الطبيعي أن لا تكون الأنظمة الحاكمة في دول إتحاد المغرب العربي قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي و سياسي حقيقي بسبب عدم كفاية التنظيمات المؤسسية القائمة حسب هذه الترتيبات البرغماتية، وعدم تناسق عناصرها المكونة، فبالإمكان تصور النخب و الفئات الحاكمة في هذه الأنظمة على أنها طبقة وظيفية مهمتها الربط بين الأنظمة و القوى السياسية المحلية (المحيطة) من ناحية، و تحقيق و تنفيذ مصالح دول المركز الغربي من ناحية أخرى)13(،

و تعمل هذه الأنظمة الحاكمة على الحفاظ على الوضع القائم على الرغم من أن الأوضاع الإقتصادية المستجدة تؤدي بشكل تلقائي إلى الإخلال بالتوازنات التقليدية بين القوى الإجتماعية و السياسية، بسبب الحراك الإجتماعي و تقسيم العمل الجديد، مما يدفع هذه الأنظمة إلى اعطاء أهمية إستثنائية لأجهزة الردع السياسي، على نحو يؤدي في النهاية إلى ترسيخ إعتمادها على الدول الكبرى للدفاع عنها داخليا و خارجيًا)14.(

أن المجتمع المدني بالدول المغاربية بجميع فئاته و جمعياته لا يؤدي الدور المناط به، و ذلك لإعتماده على النظام السياسي في كل دولة من دول المغرب العربي في تحركاته، حيث يعتمد على تمويل الدولة و بالتالي عليه أن يجسد طموحاته و نتيجة لسيطرة فكرة القطرية على التصورات الوحدوية نجد أن المجتمع المدني بالدول المغاربية لم يصبح عاملاً حيويًا في تحريك و تعبئة الجماهير المغاربية نحو الوحدة المنشودة)15.(

و ذلك لعدم تجاوز فكرة المؤسسات الرسمية و المبادرات السياسية و العمل على التركيز على خلق فضاء للمجتمع المدني في دول المنطقة من أجل التوصل و تجسيد منطق جديد تتبناه السلطات في دول المغرب العربي من أجل تحقيق هذه الوحدة سياسيا "فالوحدة الثقافية" مكرسة بين شعوب المنطقة، غير أنه لا يمكن الحديث عن بناء تكتل متجانس إقتصاديًا و لا إعلاميا في غياب الحرية)16.(

رابعًا: غياب الحرية و إحترام حقوق الإنسان

و الحرية المقصودة ليست فقط تلك التي تناولها الرئيس التونسي منصف المرزوني في سياق حديثه عن ضرورة تنشيط الإتحاد عندما توجه إلى ليبيا في أول زيارة يقوم بها إلى الخارج بعد توليه الحكم، حيث أكد أنه : >> سيسعى إلى تنشيط الإتحاد من خلال الدعوة إلى اطلاق ماسماها بالحريات الخمس، و هي حرية

التنقل و حرية التملك و حرية العمل، و حرية الإستقرار، و الحق في المشاركة في الإنتخابات البلدية بالنسبة للمقيمين)17.>>(

بل الحرية كذلك تتعلق بالفكر و الإعتقاد و التصور و كل ما أشارت إليه المواثيق الدولية حول حقوق الإنسان و احترام الحريات العامة و الخاصة، و هذه المسألة ترتبط إرتباطًا وثيقًا بالديمقراطية التي طالما ثبط غيابها الشعوب المغاربية نحو تحقيق تكاملها إذ لا تزال قيم الإحتكار و عقلية الحزب الواحد تسيطر على الحياة السياسية، كما أن النخب الحاكمة لا تبالي برأي الشعوب عند اتخاذ القرارات المصيرية، و ان الإنتخابات في هذه الدول سواء في اتحاد المغرب العربي أو مجلس التعاون لدول الخليج العربية تبقى شكلية و لا تعبر إلا على طروحات النظام الحاكم فبالإضافة إلى طابع الوصاية الذي مازال مسلطًا على المجتمعات بكيفية حرمت بروز كفاءات قادرة على تقديم الرؤى و المشاريع الناضجة، و بالموازاة مع ذلك فإن كل التبريرات التي تقدمها هذه السلطات كلها تستند إلى معطيات التهديد الخارجي و فكرة المؤامرة)18.(

و بالتالي تعمل على تنويم الشعوب و إيهامها بهذه الحجج الواهية، فالممارسة السياسية في هذه الدول تخضع إلى فكر القبيلة و العشيرة و الأسرة المالكة، و ما إلى ذلك من التقاليد البالية، تم تجاوزها من قبل مجتمعات كثيرة في العالم، و ذلك على الرغم من تسجيل محاولات الإصلاح العديدة التي تمت في الحياة السياسية على إثر ثورات الربيع العربي لاسيما في تونس و ليبيا)19.(

فالتحول نحو الديمقراطية في المنطقة المغاربية يعد عاملاً مساعدًا على بناء الإتحاد المغاربي، و هي رؤية تتبناها تونس، حيث سبق للمرزوقي أن إعتبر أن النظامين السابقين في تونس و ليبيا كانا عقبتين في وجه إتحاد المغرب العربي، فالديمقراطية التي تقوم على إحترام إرادة الشعب ستؤدي في النهاية إلى تجسيد

الوحدة المغاربية التي هي في الأصل مطلب لشعوب المنطقة، تم التعبير عنها بوضوح في مؤتمر طنجة سنة 1958)20.(

مع أن هناك من يعتقد من المختصين أن اتحاد المغرب العربي أتى أساسًا كرد فعل على قيام الجمهورية العربية المتحدة، لأنه جاء بعد شهر واحد على قيامها، و كانت البداية في طنجة و بالتالي فهذا المشروع افتقر إلى دراسات علمية حقيقية حول جدوى اتحاد المغرب العربي يستند إليها صانع القرار السياسي، و غلب التسرع و الحماس على التريث و التحضير. و ذلك على عكس مسار تشكل الإتحاد الأوروبي، الذي مر بعدة محطات تحضيرية قبل أن يصل إلى الإندماج الكلي(21)، و لكن هذا الإعتقاد يبدو أنه يجافي الصواب، فجامعة الدول العربية، بدأت مسارها منذ عقود طويلة، و إتسمت أنشطتها و قراراتها بالتريث و التروي إلى درجة الترهل، و النتيجة أنها لم تتحرك إلى الأمام قيد أنملة مع كل ما كان ينجز بشأن جدواها من مشاريع و دراسات علمية فعلية في ظل أنظمة شمولية لا تطبق الديمقراطية و لا تلتزم بها! و في حالة إتحاد المغرب العربي قد يكون من المهم تبني إستراتيجيات من شأنها تفعيل الإتحاد المغاربي من خلال النهوض بالمجتمع المدني.

خامسًا: إعتماد مخططات ثقافية للنهوض بالمجتمع المدني في دول الإتحاد

إن تحقيق مجتمع مغاربي قوي بتنمية إجتماعية وثقافية متكاملة يتطلب وضع مخططات مغاربية تؤكد مايلي:

دعم تشبيك جمعيات المجتمع المدني و إنشاء آلية للتنسيق و التشاور بين الجمعيات المغاربية غير الحكومية العاملة في المجال الإجتماعي بمعنى تنظيم الجمعيات في شبكات.

- إعداد و إنجاز سياسات عمومية لتحفيز العمل التطوعي .
- تكوين أخصائيين إجتماعيين في الجامعات و المعاهد و المراكز المختصة.

- إعداد برامج تكوينية لفائدة الجمعيات غير الحكومية العاملة في المجال الإجتماعي)22.(

- ضمان تعليم أساسي شامل عالي الجودة لاسيما للإناث

- تطوير التعليم العالي للقيام بدوره الأساسي في بناء مجتمع المعرفة و الإستجابة لمتطلبات الفضاء الإقتصادي المحلي و الإقليمي و العالمي.

- القضاء على الأمية نهائيًا، و توفير فرص التعليم و التكوين مدى الحياة لخريجي النظام التعليمي في عالم يتسم بتفجر ينابيع المعرفة الجديدة، و بتغيير ثقافي متسارع.

- التركيز على معايير الجودة و تطوير المناهج التعليمية و طرق تقيمها و التدريب الأفضل، و حسن إدارة المعلمين و تحفيزهم على العمل، من خلال تلاقح الأفكار و الخبرات و التقنيات و المناهج التربوية)23.(

- تحسين الوضع الإجتماعي و فرص الربح للعاملين في ميادين العلم و المعرفة و الإبتكار و في مقدمة هؤلاء المعلمون و المشتغلون في المهن العلمية و التقنية و التربوية.

- تعزيز الروابط بين خبراء المغرب العربي المقيمين في الداخل و الخارج، و إقامة قنوات فعالة للإتصال معهم، و توفير تسهيلات لهم لزيارة بلدانهم،و إستخدام تقانات المعلومات و الإتصالات لتسهيل تبادل المعارف بينهم كوسيلة ذات أثر كبير لتخطي الحدود الجغرافية في وقت اصبح فيه الإسراع وسيلة في إكتساب المعرفة و تكوين المهارات الإنسانية المتقدمة)24.(

- السعي إلى تشجيع و توعية المجتمع المدني و الشعوب في جميع الدول المغاربية بإتخاذ إجراءات ملموسة، هدفها إستعادة زمام المبادرة للتغلب على التنافس الإقتصادي و السياسي بين الأنظمة، كما يمكنها السعي إلى غرس وعي مغاربي حقيقي بالتركيز على اهمية وجود مغرب كبير مندمج و آمن يخلق الفرص و

يوظف المؤهلات لبناء المستقبل الواعد و الفاعل الرئيسي في هذا الخيار هو المجتمع المدني الذي يمكن أن يتجاوز السياسات الحكومية، فيكون القاعدة التي ينطلق منها لبناء كيان مغاربي موحد(25)، حيث يتم توظيف الثقافة لتحقيق تماسك الجبهة الداخلية للمجتمعات المغاربية، و ذلك بالتفكير في بعث مجلس وزاري مغاربي للثقافة ، نظرًا لأهمية وضع برامج إتحادية في المجال الثقافي، ترمي إلى تجذير الإنتماء للهوية العربية و الأمازيغية، في أبهى مظاهرها و المبنية على الإعتدال و التسامح و الإنفتاح على الأخر، مع تكريس النهج العقلاني(26)، و العلمي الذي يتميز به رافد الثقافة المغاربية.

الخاتمة

إن تعزيز التنسيق مع مختلف مكونات المجتمع المدني من اجل ترسيخ التحولات الديمقراطية ، و الدفاع عن الحريات النقابية و المدنية و إلتزام حقوق الإنسان هو ما يستوجب تدعيم الإلتقاء بين الأطراف المدنية لدفع الحوار الإجتماعي و المدني و السياسي، وزيادة قدرة مكونات المجتمع المدني على التأثير في مجمل مسارات التعاون بين مختلف مكونات الفضاء المغاربي و في هذا النطاق يكون من المهم بمكان بعث منتدى إجتماعي مغاربي لتعميق الصلة بين المكونات المجتمع المدني يسهم في تجسيد قيم الحداثة و الرقي الإجتماعي، و هو ما تزامن على المستوى الرسمي مع مختلف الإصلاحات السياسية التي باشرتها البلدان المغاربية منذ عام 2011 لإتاحة المجال لحرية التعبير و بناء المؤسسات الديمقراطية و مؤسسات المجتمع المدني والاهلي. ولكن بعد مضي مدة وجيزة تبين للراي العام المغاربي ان تلك الإصلاحات غير كافية.

الهوامش

1. أحمد سعيفان: قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية. مكتبة لبنان ناشرون. بيروت. 2004 . ص 102.

2. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي – إنجليزي). كتب عربية. القاهرة. 2005. ص 122.

3. موريس دوفرجية: مدخل إلى علم السياسة. ترجمة جمال الأتاسي و سامي الدروبي. دار دمش للطباعة و النشر و التوزيع. دمشق. د.ت . ص 221.

4. أحمد سعيفان: المرجع السابق. ص 102

5. http:/ www.mohamed-sabila.com /maqal18.htm

6. عبد الوهاب بن خليف :" المدخل إلى علم السياسة " ، دار قرطبة . الجزائر . 2010 . ص 142

7. محمد سويدي : علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . د ت . ص 77.

8. برهان غليون : مجتمع النخبة . معهد الإنماء العربي . بيروت . 1986.ص 278-279.

9. محمد سويدي : المرجع السابق . ص77.

10. محمد سويدي : المرجع نفسه . ص 78

11. علي حرب : أوهام النخبة أو نقد المثقف .الطبعة الثالثة .المركز الثقافي العربي . الدر البيضاء . 2004 .ص 51

12. المرجع نفسه. ص 52

13. خلدون حسن النقيب: المجتمع و الدولة في الخليج و الجزيرة العربية من منظور مختلف. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 1987. ص125

14. المرجع نفسه. ص 125.

15. راجع دراسة لعجال أعجال محمد لمين: معوقات التكامل المغاربي دراسة تحليلية". مجلة دراسات إستراتيجية. مركز البصيرة (الجزائر). العدد التاسع. 2006. ص 91.

16. راجع مقال سامية بلقاضي: " إجماع على حتمية بناء اتحاد المغرب العربي لمواجهة الأزمة الإقتصادية و الإجتماعية". في صحيفة الخبر (الجزائر). العدد 6696. بتاريخ 2012/04/25. ص08.

17. http://www.magheress.com/alittihad/141842

18. إسماعيل معراف: الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية مع التركيز على قضايا الإصلاح و التحول الديمقراطي. منشورات .ANEPالجزائر. 2009. ص300

19. المرجع نفسه . ص 300

20. http://www.magheress.com/alittihad/141842

21. http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=303153sr=O

22. راجع محضر الندوة التاسعة للمجلس الوزاري المغاربي للتكوين و التشغيل و الشؤون الإجتماعية و الجالية المغاربية المذكور سابقًا. ص 08.

23. راجع دراسة خالد خميس:" نحو إستراتيجية شاملة لتحقيق تنمية إجتماعية في دول إتحاد المغرب العربي". في مجلة الجامعة المغاربية (طرابلس). العدد الخامس. السنة الثالثة. 2008. ص 62

24. راجع دراسة خالد خميس:" نحو إستراتيجية شاملة لتحقيق تنمية إجتماعية في دول إتحاد المغرب العربي". في مجلة الجامعة المغاربية (طرابلس). المذكور سابقا. ص 62

25. مهدي تاج:" تقرير مشروع المغرب العربي: فرصة التحول الديمقراطي". مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة. 2012. ص 08

.26 راجع مداخلة الحبيب بن يحي:" تفعيل العمل المغاربي المشترك و تسريع وتيرة بناء صرح إتحاد المغرب العربي". في الندوة السادسة للمغرب العربي في مفترق الشركات التقرير. التوصيات. الوثائق. الأمانة العامة. مركز جامعة الدول العربية. تونس 2007/05/31. ص 36.